

## العزلة تدفع تركيا للبحث عن متنفس خارجي عنوانه الصومال

أردوغان يحاول جاهداً توظيف نفوذ أنقرة في الصومال بهدف تأمين حلفائه في السلطة الجديدة



ضغوط الداخل والخارج تحاصر النظام التركي

للتوسع التركي، ويهدف وجودها إلى إنشاء قوة عسكرية صومالية صديقة لأنقرة، وبالتالي توسيع قوتها الاقتصادية والجيوستراتيجية في جزء حساس من شرق أفريقيا، لظالما كان فيه الجهاديون جزءاً من المشهد المعقد. ومن الواضح أن تركيا لم تكتف بتدريب القوات العسكرية والأمنية الصومالية، بل تسعى لزرع عقيدة قتالية مولية لها، حيث يكون من الصعب تحت أي ظرف، خسارة نفوذها هناك. كما أن ذلك سيجعل من السهل عليها تعويض أي شخص تتم إقالته أو الانقلاب عليه في منطقة مولية لها وضامنة لمصالحها في منطقة استراتيجية.

ورغم أن الهدف المعلن من القاعدة العسكرية هو المساعدة في تدريب القوات الصومالية، فإن وسائل إعلام تركية أقرت في الكثير من المرات بأن موقع القاعدة يعطي أنقرة أهمية استراتيجية في القرن الأفريقي. ولفتت إلى أن القاعدة قد تكون بوابة لتسويق السلاح التركي في المنطقة وأماكن أخرى من القارة.

وإدخال هذا التحالف مقديشو إلى قلب الصراعات الإقليمية بدل مساعدتها على ترميم علاقتها بمحيطها، وأعطى أنقرة رافعة استراتيجية لتوجهاتها في المنطقة وتوسيع علاقاتها ونفوذها مع القارة الأفريقية على حساب مصالح الصومال.

### أنقرة تعيد تكرار نفس الأخطاء السابقة عبر توظيف موقفاها الداعم لمقديشو للتأثير في المشهد السياسي الصومالي

ويقول خبراء في الشأن الأفريقي إن تركيا وضعت نفسها في وضع عصب في الصومال، فبناء قاعدة عسكرية ليس كتقديم المساعدات، لأن الناس تقبل المساعدات وتشكر من يقدمها، لكن وجود قاعدة قد يدفع تركيا لتكون طرفاً في الحرب، خاصة أن حركة الشباب لوحت باستهداف القاعدة الجديدة. ويُنظر على نطاق واسع إلى القاعدة العسكرية في الصومال على أنها رمز

الجانب، وسط اعتراضات من ولايتي جوبالاند وبونتلاند، إضافة إلى المعارضة السياسية من المرشحين الرئاسيين، مما يجعل الصومال أمام أسوأ السيناريوهات المتوقعة في انقسام يهدد استقرار البلاد.

وكان التقارب بين البلدين قد بدأ منذ حدوث أزمة المجاعة وإسراع أردوغان لزيارة الصومال في أغسطس 2011 كأول رئيس غير أفريقي يزوره ويقدم له الدعم، ما أدى إلى كسب تأييد شريحة من الصوماليين في صفه، حيث اعتبروه المنقذ الوحيد للبلد، وأمر بتعيين سفير جديد لدى مقديشو لأول مرة منذ عشرين عاماً.

وقبل ذلك، وتحديداً في مايو 2010 استخدمت دبلوماسية المؤتمرات حيث استضافت المؤتمر الصومالي الأول بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وتم "إعلان إسطنبول" الذي يعتبر خارطة طريق لتسوية الوضع في الصومال، لكن الخطوة لم تنجح لتستضيف في العام 2015 مؤتمراً ثانياً تحت عنوان "تحديد المستقبل الصومالي".

### غايات اقتصادية

بات الرئيس التركي حليفاً مقرباً للحكومة الصومالية، حيث لعب على وتر المساعدات الإنسانية والاستثمارات، فقد شهدت

بلاده مدارس ومستشفيات وبنية تحتية ووفرت كذلك منحاً دراسية لديها للصوماليين، كما افتتحت تركيا في عام 2017 أكبر قواعداها العسكرية في الخارج بالقرب من العاصمة مقديشو.

وبدا النفاذ التركي إلى القرن الأفريقي عبر الولاية الصومالية في 2011، من خلال ستار المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا عن طريق وكالتها

بعد أن وجدت تركيا نفسها في عزلة أكبر بسبب سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان الخارجية على الساحة الدولية، تسعى الآن إلى تحويل الأنظار عن أزمته الداخلية المترامية بالتركيز أكثر على المحاور الإقليمية، إذ يبدو الصومال هدفاً استراتيجياً بالنسبة إليها وهي تعمل للتأثير على المشهد السياسي في هذا البلد بغية تأمين حلفائها في السلطة الجديدة، وبالتالي تكريس نفوذها في القرن الأفريقي.

وخلال السنوات الماضية وفي خضم ما يسمى بـ"الربيع العربي" اضطرت أنقرة للبحث عن مناطق نفوذ جديدة، وركزت على الصومال حيث تدفقت الشركات المرتبطة بحكومة حزب العدالة والتنمية، عبر تحالفات مع فصائل سياسية وجماعات متشددة محلية ترتبط بأجندات أنقرة.

وتنقل أردوغان منذ عدة سنوات جهوداً لإعادة سيطرة شخصيات مولية لسياسات بلاده على السلطة في الصومال. وقد أدى ذلك إلى تحفيز المعارضة العنيفة وزادت من تجنيد حركة الشباب، كما أن حملاتها السياسية تحت عنوان المساعدة أدت إلى تدمير أرض الصومال وضرب استقرارها.

واليوم تعيد تركيا تكرار نفس الأخطاء السابقة من خلال تغليف موقفها مما يحدث في الصومال، والذي أشار إليه جاويش أوغلو حينما قال إن "تركيا تولي اهتماماً كبيراً للصومال وتعتبره دولة شقيقة، ومن المهم أن يتوصل كافة الأطراف في الصومال إلى تفاهم بشأن الانتخابات بأسرع وقت". وتسود الصومال حالة من التوتر السياسي إثر خلافات بين الحكومة من جهة، ورؤساء الأقاليم والمعارضة من جهة أخرى، حول تفاصيل متعلقة بآلية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وأدت تلك الخلافات إلى تأجيل الانتخابات أكثر من مرة، دون تحديد موعد لها، رغم عقد عدة جولات حوارية، كان أشهرها مطلع الشهر الماضي.

ويعتبر المراقبون أن تركيا لعبت دوراً رئيسياً إلى جانب قطر في التحركات السياسية والعسكرية في الصومال طيلة السنوات الماضية، عبر محاولة التحكم في المشهد السياسي ومساندة الحلفاء السياسيين الصوماليين، خاصة بعد تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة الشهر الماضي.

### تحركات أنقرة باتجاه مقديشو الآن تكشف عن مدى ضيق هوامش المناورة، والذي أبانه توددها إلى القاهرة مؤخرًا

وتعتبر المراقبون أن تركيا لعبت دوراً رئيسياً إلى جانب قطر في التحركات السياسية والعسكرية في الصومال طيلة السنوات الماضية، عبر محاولة التحكم في المشهد السياسي ومساندة الحلفاء السياسيين الصوماليين، خاصة بعد تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة الشهر الماضي.

### تكرار الأخطاء

تعيش تركيا حالة من التخبط على وقع الضغوط الخارجية المتنامية بما فيها الأوروبية والأميركية، والتي تقترن بحالة من السخط الشعبي بين كثير من الزك في ظل التدهور الاقتصادي، ولذلك وجدت نفسها في موقف صعب للغاية، ما أجبرها على ما يبدو إلى البحث عن متنفس جديد في الصومال لتخفيف تلك الحالة.



## مصر وإيران: علاقات معقدة محكومة بتقاطع الأجندات الإقليمية والدولية

محمد الحماصبي



الباحثة سالي شعراوي خلصت في دراسة بعنوان «العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأميركي للعراق» أنه لا يمكن التكهن بشكل مطلق بإمكانية حدوث تحول نوعي في العلاقات بين البلدين

ومع ذلك كرر روحاني مرارا الرسائل باتجاه القاهرة قائلًا إن «إيران تريد بناء علاقات جيدة مع جميع دول المنطقة من دون دعاء»، معتبرا السير الخليلجي نحو الولايات المتحدة وإسرائيل طريقا خاطئا.

علامات استفهام، خاصة في ضوء مواقف مصر التاريخية تجاه المنطقة وسعيها لترسيخ عوامل الاستقرار فيها. وقال إن مصر "دائما وأبدا كانت تعتبر استقرار الشرق الأوسط أحد أهم أهداف سياستها الخارجية وأن الحفاظ على الأمن القومي العربي واستقرار وسلامة الدول العربية، لاسيما دول الخليج هو ركيزة أساسية من ركائز استقرار المنطقة".

وترى الباحثة شعراوي أن ذلك لا ينفي مؤشرات التقارب وفقا للعديد من المتابعين لمسار العلاقات المصرية - الإيرانية، مشيرة إلى استضافة مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة في الحادي عشر من فبراير 2019 احتفالا لم يقم منذ سنوات بمناسبة الذكرى الأربعين للثورة الإيرانية، وشارك فيه نائب وزير الخارجية المصري خالد ثروت.

وفي تلك المناسبة قال رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية ناصر كنعاني في كلمة خلال الحفل إن "اليوم الذي ستلتقي فيه مصر وإيران قريب"، وأعرب عن استعداد بلاده لتطوير العلاقات حال وجود إرادة سياسية لدى القاهرة، ولكن القاهرة لم تعلق على ذلك الحديث الذي نشرته وسائل إعلام إيرانية.

ولكن بعد خمسة أيام من ذلك أدانت مصر هجوما انتحاريا استهدف حافلة لقوات الحرس الثوري الإيراني، ووصفت الحادث بـ"الإرهابي"، مما ينفي بان القاهرة تتبع سياسة مستمدة من السياسات الإقليمية للأحداث في علاقتها مع طهران.

الاتفاق النووي مع إيران على أمل ألا يترتب عن التطورات الحالية أية صراعات مسلحة بالمنطقة تهدد استقرارها وأمنها.

وتعتقد شعراوي أن العلاقات بين القاهرة وطهران ما زالت تواجه حزمة من العقبات التي يأتي على رأسها التخوف من الدور الإيراني في المنطقة خاصة في ضوء تصريح الرئيس حسن روحاني بشأن مسؤولية طهران عن باب المنذب، مما يُهدد الأمن القومي المصري كون المضيّق هو المرر الأهم لقناة السويس.

وسبق وأن أعلنت مصر عن خطتها للقيام بتدريبات عسكرية مشتركة مع الإمارات والبحرين، حيث جاء ذلك عقب قيام الخارجية الإيرانية بإعلان سيادة إيران على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإماراتية، والتي تعتبرها جامعة الدول العربية في وضع احتلال من قبل طهران.

وبالنظر إلى التصريحات المتبادلة بين الجانبين ترى شعراوي أنها يمكن أن تشكل أحيانا عاملا لخلق سوء التفاهم النسبي بين الدولتين، وعلى سبيل المثال تصريح نسب إلى النظام الإيراني عام 2017 فحواه أن القاهرة لم تلعب دورها بشكل جيد في تأمين استقرار المنطقة، الأمر الذي أثار حفيظة النظام المصري آنذاك.

وقد أعرب المتحدث باسم الخارجية المصرية آنذاك أحمد أبوزيد عن اعتقاده بأن تلك التصريحات تثير

مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما ضمن استمرار وضعيتها كدولة طرف بالمعاهدة غير حائزة للسلاح النووي من أجل تعزيز فرص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لمساعدة جهود الاستقرار والسلام بالمنطقة.

وتتسمك مصر بأهمية مشاركة كافة الأطراف العربية المعنية في أي حوار حول مستقبل الأوضاع في المنطقة، ووصفة خاصة المرتبطة باحتمالات تعديل

مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما ضمن استمرار وضعيتها كدولة طرف بالمعاهدة غير حائزة للسلاح النووي من أجل تعزيز فرص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لمساعدة جهود الاستقرار والسلام بالمنطقة.

وكان موقف الدبلوماسية المصرية صريحا في هذا الشأن، إذ اعتبرت وزارة الخارجية المصرية في مايو 2018 أن الانسحاب الأميركي من الاتفاقية النووية الإيرانية يأتي من باب الحرص الأميركي والدولي على معالجة كافة الجوانب الإقليمية والدولية المرتبطة بالاتفاق، وكذلك التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية. في المقابل شددت في بيان آنذاك على ضرورة وفاء إيران بالالتزامات الكاملة وفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة

وعلى اعتبار أن الغزو الأميركي للعراق في 2003 وما تلاه من سيطرة إيرانية على جازها نقطة فاصلة بين تاريخين مختلفين للعلاقات المصرية - الإيرانية، يتضح أن إدراك البلدين -معدرات البيئة الإقليمية المتغيرة كان له تأثير كبير في رسم علاقة يشوبها توتر صامت رغم أن البلدين ليس لهما دعاء تاريخي ولا حدود مشتركة تستدعي الحيلة والحذر.

ولم تخف القاهرة قلقها بخصوص انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على توسع نفوذ طهران في الشرق الأوسط، فبعد أن فرضت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عقوبات اقتصادية قاسية على إيران في أغسطس 2018 أشار الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى أن ذلك البرنامج له تأثير سلبي على كافة مقدرات المنطقة.

وكان موقف الدبلوماسية المصرية صريحا في هذا الشأن، إذ اعتبرت وزارة الخارجية المصرية في مايو 2018 أن الانسحاب الأميركي من الاتفاقية النووية الإيرانية يأتي من باب الحرص الأميركي والدولي على معالجة كافة الجوانب الإقليمية والدولية المرتبطة بالاتفاق، وكذلك التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية. في المقابل شددت في بيان آنذاك على ضرورة وفاء إيران بالالتزامات الكاملة وفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة

القاهرة - شهد مسار العلاقات الثنائية بين مصر وإيران درجات متفاوتة بين التقارب والتباعد عبر المراحل التاريخية المختلفة تبعا للتغيرات على مستوى القيادة في البلدين، والتي تحكمها الأيديولوجيا بالنظر إلى طبيعة النظامين وتحالفاتهما الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن رؤى الدولتين وسياساتهما تتقاطع وتتصادم في الكثير من القضايا الإقليمية الرئيسية مثل الأمن الإقليمي الخليجي والاستراتيجيات الأميركية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وكذلك النفوذ الإيراني في كل من العراق واليمن وسوريا ولبنان وأسلوب التعامل مع القضية الفلسطينية وأخيرا ملفات الصراع العربي - الإسرائيلي.

وحاولت الباحثة المصرية سالي شعراوي من خلال دراسة حديثة بعنوان "العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأميركي للعراق" تتبع ذلك المسار المعقد المحكوم بتقاطع الأجندات الإقليمية والدولية عبر وضع الإصبع على نقاط الاختلاف والاتفاق بين الطرفين مما يُمكن من تحديد أفضل الآليات لتفعيل أبعاد التعاون في ما بينهما مستقبلا. وترى شعراوي أنه في ضوء المعطيات الحالية لا يُمكن التكهن بشكل مطلق بمدى إمكانية حدوث التحول النوعي في العلاقات المصرية - الإيرانية مستقبلا، وذلك في ظل التغيير الدائم في مؤثر التحالفات والظروف الدولية والإقليمية وما يطرأ من تطورات في أنماط ومسار العلاقات الدولية بصفة عامة.

